



مطالبات بتشديد الرقابة على حسابات «السوشيال ميديا» المروجة لها

«هوس الماركات».. بين عيون الرقابة وجهل المستهلك!

دعاء خطاب
doaa26@

«براند فيرست كوبي» بضائع مقلدة «هاي كوالتي» «ماركات عالية» بأسعار تنافسية كلمات تترد على أسماعنا جميعا وخاصة في المجال التجارية ومواقع التواصل الاجتماعي، فما أن تطأ قدما الأسواق الشعبية حتى نلاحظ بالكم الهائل من البضائع المقلدة لجميع الماركات التي تعرفها والتي لم تسمع عنها يوما، لمقتنيات نسائية ورجالية وحقائب يد والإلكترونيات وأحذية وقطع سيارات، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات الرقابية على المنتجات، إلا أن هذه السلع - وتحديدا في مجال الأزياء والعلطور، لا تزال تنتشر في متاجر تختبئ من عيون الرقابة.. حتى أصبحت تجارة رغم عدم قانونيتها منتشرة في جميع الدول بحسب قوة العرض والطلب، ما يشكل هاجسا للبعوض من انتشارها، وحلا سحريا لآخرين ممن يفضلون اقتناء ماركات مقلدة بأثمان بخسة.. «الأنباء» أجرت تحقيقا استقصت خلاله آراء جهات الاختصاص لمعرفة مدى قانونية تداولها واقتنائها والحل الأمثل للحد من انتشارها ومدى وعي المستهلكين بخطورة تأثيرها على الأمن الوطني، فإلى التفاصيل:



- العمر: الجهل بالماركة لا يعني مرتديها من المساءلة القانونية
- الكويت حظرت «السلع المقلدة» وفق القانون رقم 117 لسنة 2013
- إغلاق 13 ألف حساب «إنستغرام» و«419 على «فيسبوك» بدبي
- رمضان: البضائع المقلدة تشكّل من 5 إلى 7% من الناتج المحلي الصيني



كيف تفرق بين الماركات الأصلية والمقلدة؟

معرفتك بتفاصيل ماركاتك المفضلة مهم جدا لأن التقليد سيتم وفق تفاصيل هذه الماركة أو تلك حيث يقع البيض ضحية الغش والتزييف للماركات العالمية وهو ما قد يكون لجهل المستهلك بالفروقات بين السلع الأصلية والمقلدة، وأبرز هذه الاختلافات:

- الأزرار**
يلاحظ أن أزرار الملابس أو الأحذية المقلدة غير متقنة، كما يجب أن تكون الخيوط المستخدمة مستقيمة ومتساوية اسم ماركتها «الوجو» على الأزرار.
- الجلد**
الجلد الحقيقي متعرج وملمس غير متساو، بينما المزيف متجانس وملمس أنعم، كما أن رائحة الجلد الطبيعي قوية ويمكن تمييزها بسهولة عن رائحة البلاستيك في المنتجات المزيفة، كما أن الماركات الفاخرة تستخدم أجود أنواع الأقمشة التي يمكن تمييزها باللمس.
- الباركود**
الرقم التسلسلي الذي يتم فيه تحديد هوية المنتج وتشتمل اللوحة الرقمية على رموز مهمة مطلوبة لمختلف الجهات الرسمية والمستهلكين ومن أهم مكوناتها بلد المنشأ، وتكون في معظم العطور أو أسفله أو على الغطاء واللافت للالتباه أنها تكون محفورة.
- السحاب**
يجب أن يتحرك بسهولة وسلاسة، أما الإضافات كالأجزاء المعدنية على الملابس أو الأحذية فيجب أن تكون ثقيلة الوزن نسبيا وباللون نفسه، الشركات الكبرى تستخدم المعادن غير الالامعة بشكل عام.
- الأخطاء الإملائية**
تحرص الشركات ودور الأزياء على أن يظهر «الوجو» بشكل مثالي، من دون أي أخطاء إملائية في الشعار أو تعليمات الاستخدام، كما أن الماركات الأصلية عادة ما تضع «الوجو» على معادن أو الجلد أو القماش.
- مكان الصنع**
بشكل عام فإن غالبية البضائع المزيفة تصنع في آسيا، البضائع الأصلية لدور الأزياء عادة يتم صنعها في أوروبا، معرفة الموقع الجغرافي للشركة التي تشتري ملابسها قد يفيدك، لكن في جميع الأحوال عبارة «صنع في الصين» يجب أن تثير شكوكك.
- الأصابع**
الماركات الفاخرة باهظة الثمن بشكل عام لكنها أيضا تطرح في الأسواق بعض البضائع بأسعار مقبولة، أما البضائع المزيفة فعادة بخسة الثمن مقارنة باسم الدار التي تقلدها.
- التعبئة والتغليف**
العلب الأصلية تكون قوية ومتينة كما أن الأوراق أو الأقمشة المستخدمة تكون من نوعية جيدة، كذلك التغليف إذا ظهرت المواد اللاصقة ولو بشكل طفيف يعني ذلك أنها مزيفة.

زاده: الصناعات المحلية بديل أرخص وأكثر أماناً من المستوردة المغشوشة

سالم: «أدوية التخسيس» المنتشرة عبر السوشيال «سم قاتل»

مضيفا: «في دبي عام 2004 تضامنت مجموعة من أولئك الذين تنهبوا إلى استمرار التقليد المخطور للبضائع الأصلية، لتشكيل «مجلس أصحاب العلامات التجارية» بهدف حماية السوق من البضائع المقلدة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وإضافة إلى منظمة التجارة العالمية التي أنشئت عام 1995 بهدف محاربة المنتجات المقلدة وحماية الملكية الفكرية. وواصل رمضان: «إن البضائع المقلدة الأكثر انتشارا هي الملابس التي يتم تسويقها بصفتها «فرست كوبي» وتابع قائلا: «المشكلة الحقيقية تكمن في غش الإلكترونيات التي يتم بيعها على أنها أصلية، والطبقة المتوسطة هي الأكثر شراء للبضائع المقلدة التي تقبل إلى ربع أو خمس ثمن الأصلية والتي يقاس ضررها بالمليارات، وعلى الرغم من أن قيمة البضائع المقلدة قليلة نسبيا لكن كمية الخسائر التي تسببها للشركة الأصلية ضخمة جدا».

صناعة محلية

من جانبه، دعا مدير عام مكتب الرقابة على المستهلكين والمستهلكين إلى الإقبال على الصناعات المحلية بديلا عن البضائع المقلدة المستوردة، نظرا لما توفره هذه السلع المحلية من مميزات، أبرزها انخفاض سعرها وجودتها المتوافقة مع المواصفات والمعايير الكويتية، وهي أكثر أمانا من السلع المستوردة من الخارج، وفي سياق متصل، قالت الصيدلانية رباب سالم، إن الماركات المقلدة تحتوي على مواد فعالة أقل تركيزا أو مواد بديلة مجهولة المصدر وبأسعار زهيدة، مشيرة إلى ضرورة خضوع مستحضرات التجميل الطبية للاختبار قبل تداولها بين العامة، مشيرة إلى أن الأعراض الجانبية لهذه المنتجات على البشرة تتدرج في الخطورة، من الحساسية إلى الالتهابات والحروق والتورم مما يؤدي إلى تشوه الجلد في مدة قصيرة وقد تصل إلى سرطان الجلد، كذلك المكملات الغذائية وجيوب التخسيس فقد تؤدي إلى العقم وارتفاع مستوى ضغط الدم وأيضا قد تسبب أوراما خبيثة في الجهاز الهضمي لا قدر الله، واعتبرت سالم أن الترويج لهذه المنتجات دون إشراف طبي نوعا من أنواع الغش التجاري، لافتة إلى أن المنتج الطبي يجب الحصول عليه بوصفات الأطباء المختصين، موضحة أن كل منتج يختلف

في البداية، قال المحامي عمر العمر إن عقوبات اقتناء أو ارتداء الملابس المقلدة التي أثرت مؤخرا في بعض مطارات الدول الأوروبية، متفاداة بين السجن والغرامة لمقتنيها أو من يتاجر بها، وموضحا أن الأمر لا يختص في الكويت، حيث حظرت بشكل واضح «الاستيراد» أو «الحيازة» أو «البيع» أو «التداول» للسلع المقلدة، وفق القانون منذ عام 1979 وتم تحديثه في عام 2013 وفق القانون رقم 117، الخاص بالإشراف على السلع والتجار فيها والخدسات والأعمال الحرفية، مضيفا: «أن معظم الدول تحمي السلع الأصلية من العقوبات مالية، مشيرا إلى أن الدول الأوروبية أكثر شدة في تطبيق هذا القانون، وأكثرها صرامة «سويسرا» التي تقوم بإيقاف المسافرين وتغريمهم. وعن مدى قانونية مسالة المسافرين رغم توافر السلع المقلدة في الأسواق المحلية، أفاد العمر بأن ارتكاب الخطأ لا يبرر الخطأ، وبالتالي يجب محاربة السلع المقلدة سواء لدى الأفراد أو التجار باعتباره أمرا محرما، قائلا: «الجهل بالماركة لا يعفي مقتنيها أو مرتديها من المساءلة، أما الجهل بأن البضاعة مقلدة فتدخل في الأركان المكونة للجريمة وهو الركن المعنوي، وإذا أنتقي انفتحت الجريمة وفق القواعد القانونية، فإذا كان الشخص لا يعلم أنها بضاعة مقلدة ولم يكن يتوهم ارتكاب الجريمة فسيفضي بالبراءة».

وأضاف: «وزارة التجارة والصناعة ممثلة بوزيرها، تمتلك السلطة بإصدار قرارات إدارية بإغلاق المحلات التي تتداول البضائع المقلدة، وإحالة المسؤولين عنها للنيابة التجارية التي تقوم بدورها بإحالتها إلى المحكمة».

في البداية، قال المحامي عمر العمر إن عقوبات اقتناء أو ارتداء الملابس المقلدة التي أثرت مؤخرا في بعض مطارات الدول الأوروبية، متفاداة بين السجن والغرامة لمقتنيها أو من يتاجر بها، وموضحا أن الأمر لا يختص في الكويت، حيث حظرت بشكل واضح «الاستيراد» أو «الحيازة» أو «البيع» أو «التداول» للسلع المقلدة، وفق القانون منذ عام 1979 وتم تحديثه في عام 2013 وفق القانون رقم 117، الخاص بالإشراف على السلع والتجار فيها والخدسات والأعمال الحرفية، مضيفا: «أن معظم الدول تحمي السلع الأصلية من العقوبات مالية، مشيرا إلى أن الدول الأوروبية أكثر شدة في تطبيق هذا القانون، وأكثرها صرامة «سويسرا» التي تقوم بإيقاف المسافرين وتغريمهم. وعن مدى قانونية مسالة المسافرين رغم توافر السلع المقلدة في الأسواق المحلية، أفاد العمر بأن ارتكاب الخطأ لا يبرر الخطأ، وبالتالي يجب محاربة السلع المقلدة سواء لدى الأفراد أو التجار باعتباره أمرا محرما، قائلا: «الجهل بالماركة لا يعفي مقتنيها أو مرتديها من المساءلة، أما الجهل بأن البضاعة مقلدة فتدخل في الأركان المكونة للجريمة وهو الركن المعنوي، وإذا أنتقي انفتحت الجريمة وفق القواعد القانونية، فإذا كان الشخص لا يعلم أنها بضاعة مقلدة ولم يكن يتوهم ارتكاب الجريمة فسيفضي بالبراءة».

وأضاف: «وزارة التجارة والصناعة ممثلة بوزيرها، تمتلك السلطة بإصدار قرارات إدارية بإغلاق المحلات التي تتداول البضائع المقلدة، وإحالة المسؤولين عنها للنيابة التجارية التي تقوم بدورها بإحالتها إلى المحكمة».

«الجمارك»: البضائع المقلدة لا تقل خطورة عن المخدرات

أكد مصدر جمركي أن الإدارة العامة للجمارك، أوقفت مئات الشحنات الواردة من الدول الآسيوية والأوروبية خلال العام 2019، وأتلفت المضبوطات المخالفة لقانون الجمارك، بعد التنسيق مع وزارة التجارة وتزويدها بعينات من البضائع المهربة للتأكد من أنها مقلدة وتحمل اسم ماركات عالمية متماشيا مع قانون الجمارك الملزم بحق الملكية الفكرية والاتفاقيات التي تربط الكويت ودول العالم، وأشارت الإحصائيات الصادرة إلى ضبط مسؤولي الجمارك لكميات ضخمة لسلع مقلدة تجاوزت قيمتها ملايين الدنانير في العام 2019، وبحسب ما ذكرته تقارير إعلامية بشأن البضائع المقلدة، أحبطت جمارك ميناء الشويخ في يوليو 2018 تهريب 6 حاويات بضائع مقلدة ومغشوشة شملت 2984 كرتونا من الماركات المقلدة حسب تقرير حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى 570 كرتونا من الأحذية المقلدة التي تحمل اسم

مراكات عالمية وتم إتلافها جميعا، وأتلفت الجمارك بضائع مقلدة تجاوزت قيمتها الـ 400 ألف دينار ضببطت في ميناء الشويخ في نوفمبر 2017. وبين المصدر أن البضائع المصادرة تنوعت بين الملابس والحقائب وأدوات المكياج والنظارات الشمسية والأجهزة الإلكترونية والشواحن والعبأ الأطفال، تحمل جميعها أسماء ماركات عالمية، موضحة أن أغلب البضائع المقلدة واردة من دولة آسيوية بعينها. ولفت إلى أن التدقيق ويقظة رجال الجمارك، دفع مستوردي البضائع المخالفة لحقوق الملكية إلى التردد في تسلمها، وأكد المصدر أن الإدارة من اختصاصاتها اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة عمليات الغش التجاري والتقليد والتزوير بالتنسيق مع الجهات المختصة حفاظا على سلامة المستهلكين ولدعم واستقرار العمل التجاري في السوق المحلية، مؤكدا أن العلامات المقلدة لا تقل خطورة عن المخدرات.

أكد مصدر جمركي أن الإدارة العامة للجمارك، أوقفت مئات الشحنات الواردة من الدول الآسيوية والأوروبية خلال العام 2019، وأتلفت المضبوطات المخالفة لقانون الجمارك، بعد التنسيق مع وزارة التجارة وتزويدها بعينات من البضائع المهربة للتأكد من أنها مقلدة وتحمل اسم ماركات عالمية متماشيا مع قانون الجمارك الملزم بحق الملكية الفكرية والاتفاقيات التي تربط الكويت ودول العالم، وأشارت الإحصائيات الصادرة إلى ضبط مسؤولي الجمارك لكميات ضخمة لسلع مقلدة تجاوزت قيمتها ملايين الدنانير في العام 2019، وبحسب ما ذكرته تقارير إعلامية بشأن البضائع المقلدة، أحبطت جمارك ميناء الشويخ في يوليو 2018 تهريب 6 حاويات بضائع مقلدة ومغشوشة شملت 2984 كرتونا من الماركات المقلدة حسب تقرير حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى 570 كرتونا من الأحذية المقلدة التي تحمل اسم

أكد مصدر جمركي أن الإدارة العامة للجمارك، أوقفت مئات الشحنات الواردة من الدول الآسيوية والأوروبية خلال العام 2019، وأتلفت المضبوطات المخالفة لقانون الجمارك، بعد التنسيق مع وزارة التجارة وتزويدها بعينات من البضائع المهربة للتأكد من أنها مقلدة وتحمل اسم ماركات عالمية متماشيا مع قانون الجمارك الملزم بحق الملكية الفكرية والاتفاقيات التي تربط الكويت ودول العالم، وأشارت الإحصائيات الصادرة إلى ضبط مسؤولي الجمارك لكميات ضخمة لسلع مقلدة تجاوزت قيمتها ملايين الدنانير في العام 2019، وبحسب ما ذكرته تقارير إعلامية بشأن البضائع المقلدة، أحبطت جمارك ميناء الشويخ في يوليو 2018 تهريب 6 حاويات بضائع مقلدة ومغشوشة شملت 2984 كرتونا من الماركات المقلدة حسب تقرير حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى 570 كرتونا من الأحذية المقلدة التي تحمل اسم